جمعهم مؤتمر في جامعة قطر

مستقبل العيادات القانونية في العالم العربي

الدوحة: بابكر عثمان

عقدت كلية القانون بجامعة قطر مؤتمرا هاما الاربعاء الماضي جمع عددا من مدراء العيادات القانونية بجامعات عربية مختلفة من الوطن العربي ، فالعيادات القانونية والتي تشبه في عملها العيادات الطبية هي منظمات جامعية تنشؤها كليات القانون تجمع عددا من طلبة الكلية مع عدد من الاساتذة بغرض تقديم مساعدات قانونية لفئات ضعيفة ومهمشة في المجتمع للوصول بهم الى تحقيق العدالة و يحقق في الوقت نفسه الفائدة للطلبة من خلال التدريب وتكييف القضايا والتي تكون في معظمها شائكة وتتعلق بظلم يقع على فئات من المجتمع مثل العمال او النساء والاطفال و يعجز هؤلاء المظلومين من تكييف قضاياهم والذهاب بها الى الجهات العدلية جمع المؤتمر مدراء لعيادات قانونية في كل من قطر والكويت والسعودية و مصر والاردن وتونس والمغرب والامارات العربية المتحدة

خلال هذا المؤتمر والذي شارك فيه الدكتور محمد الخليفي عميد كلية القانون بجامعة قطر وأحد أشد المؤيدين لقيام العيادات القانونية استمع محرر المسؤولية الاجتماعية الى عدد من رؤساء العيادات القانونية في جامعات عربية ، كما اجرى حوارات قصيرة حول عمل هذه العيادات مع مدراء فيها في سياق هذا التقرير

❑ خلال المؤتمر

أسس الدكتور محمد مطر وهو استاذ القانون التطبيقي بكلية القانون بجامعة قطر العيادة القانونية بالكلية وتضم هذه العيادة نحو 60 طالبة على وشك التخرج و تضم العيادة ايضا عددا من اساتذة القانون ، ورغم حداثة العيادة نسبيا (تاسست عام 2014) ولكنها نجحت في تبني عدد كبير من القضايا الشائكة ن ووجدت العيادة اعترافا متزايدا من عدد من الجهات ذات الصلة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان والتي فتحت ملفاتها امام اعضاء العيادة للاطلاع على الشكاوى التي ترد الى اللجنة وايضا تم توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من مكاتب المحاماة وعلى رأسها مكتب المحامي الشيخ ثاني بن علي آل ثاني و مكتب المحامي مبارك السليطي و يترافع هؤلاء المحامين مجانا لصالح القضايا التي تتبناها العيادة

يقول الدكتور محمد مطر خلال افتتاحه للمؤتمر الرابع للعيادات القانونية في العالم العربي والذي استضافته الجامعة انه لا يجد صعوبة في تبيان اهمية العيادات القانونية في تقديم المساعدة القانونية للفئات المستضعفة و يكفي ان أشير الى التوجيه السادس بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية والصادر عام 2013 ، يضيف (لأنه للمرة الاولى تصدر وثيقة دولية تنادي الدول الى إنشاء مراكز للتدريب والخدمات القانونية في اقسام القانون بالجامعات ووضع قواعد للممارسة الطلابية تتيح للطالب ممارسة القانون في المحاكم) و أشار الى ان هذه المساعدة القانونية هي ما نادى به ايضا اعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والذي انعقد في ابريل 2015

واشار الدكتور مطر الى ان العيادات القانونية في الجامعات العربية رغم حداثتها ولكنها ناجحة

ويعتبر الدكتور محمد مطر ، احد الاعلام العرب في مجال القانون التطبيقي وعمل في عدد من الجامعات الامريكية قبل ان ينضم الى جامعة قطر وهو في نفس الوقت ساعد عدد من كليات القانون في عدد من الدول العربية على انشاء عياداتها الخاصة و دعا الدكتور مطر خلال افتتاحه للمؤتمر الى تسهيل عمل العيادات القانونية من خلال تعديل القوانين المنظمة لمهنة المحاماة للسماح لممثلي العيادات القانونية للترافع نيابة عن الفئات المستضعفة

في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر تم الاعلان عن قيام الجمعية العربية للعيادات القانونية واوكل الى جامعة قطر بترأس هذه الجمعية بهدف تسجيلها وتضم الجمعية في عضويتها ممثلين عن العيادات القانونية في كل من قطر ومصر والسعودية والاردن وتونس والمغرب والكويت والامارات العربية المتحدة ، وتهدف الجمعية الى تشجيع كليات القانون الى انشاء عيادات قانونية **وتشجيع الجهات المسؤولية الى تسهيل عمل هذه**

العيادات

◄ مصر

شارك في المؤتمر من مصر الدكتورة ميادة عبدالقادر الاستاذة بجامعة الاسكندرية ومديرة العيادة القانونية بكلية الحقوق بالجامعة تقول عن ذلك إن العيادة القانونية بجامعة الاسكندرية تأسست في العام 2009، وكانت تعمل في مجال الأحوال الشخصية، وكان الهدف الأساسي منها هو تدريب الطلاب على المهارات العملية التي يفتقدها طلاب كلية القانون بالاضافة إلى تقديم المساعدة للفئات الغير قادرة على رفع الدعاوي تضيف (يوجد لدينا محامين متطوعين لمساعدة الطلاب في تكييف ودراسة القضايا) وحول الحالات التي تبنتها العيادة تقول الدكتورة ميادة غنها تقتصر على قضايا اطفال الشوارع والمسنين) كما أن العيادة ايضاً نظمت عدة ندوات لنشر فكرة العيادة القانونية على المستوى المحلي والمستوى الدولي وحول عدد الطلاب الذين يتدربون ضمن العيادة القانونية في جامعة الاسكندرية تكشف الدكتورة ميادة أنهم في حدود 50 طالب أو اكثر كل عام و مع ازدياد العدد جرى ايضا توسع في عدد المحاضرات التي تقدمها العيادة و تكشف الدكتورة ميادة عبدالقادر الى ان عدد العيادات القانونية في مصر وصل الى تسعة عيادات، و هناك سعي حثيث الى خلق كيان تنظيمي يجمع كل هذه العيادات بغرض تبادل الخبرات والممارسات وتقوية فكرة العيادة القانونية لمساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع

◄ الكويت

لفت الدكتور انس فيصل التورة امين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري والاستاذ بجامعة الكويت الى ان التجربة الكويتية في انشاء العيادة القانونية كانت موفقة ولكنه اشار الى ان الصعوبات تاتي من عدم اقتناع المحامين والمحاكم بهذه التجربة وهو الامر الذي اعاق استمرار عمل العيادة

◄ العيادة القانونية في المغرب

ومن المغرب شارك الدكتور محمد بنطلحة الدكالي الاستاذ بجامعة القاضي عياض بمدينة مراكش والذي أشار خلال تصريح له لملحق المسؤولية الاجتماعية الى أن المغرب تعتبر رائدة في مجال انشاء العيادات القانونية فأول فكرة للعيادة القانونية في المغرب رأت النور في عام 2001 بكلية الحقوق جامعة القاضي عياض بمراكش، في شكل محاكمة إدارية إفتراضية قام بها الطلاب، وعملوا في البداية على شكل ورش وحددنا الموضوع العام بمساعدة محامين وقضاة وهذه مسألة ضرورية للمحاكمات،) وبعدما نضج العمل أخرجناه إلى النور معلنين الريادة في افريقيا والعالم العربي كتجربة رائدة على الصعيد الوطني والإقليمي، وأنشأنا مشروع محاكمة إدارية إفتراضية بحضور القضاة المتدربين

ولكن التجربة توقفت لعدة سنوات قبل ان تستأنف المسير قبل اربع سنوات

◄ تونس

مثلت تونس في المؤتمر السيدة فاطمة خلف وهي تنتمي الى جمعية مجتمع مدني تعمل على مساعدة اللاجئين الذين يصلون الى تونس في طريقهم الى دول اخرى وهي تعمل ايضا مع جامعة تونس لإنشاء عيادة قانونية ، التقى بها الدكتور مطر خلال احدى زياراته الى تونس واعجب بنشاطها في وضع كلية الحقوق بالجامعة التونسية في مسار انشاء عيادة قانونية ودعاها الى مؤتمر العيادات القانونية في قطر ن تقول عن تجربة انشاء العيادة (نحن اخترنا قبل الخوض بإنشاء عيادة قانونية، أن نقوم بورش عمل تدريبية وتوعوية ، تشمل طلاب القانون بصفة مباشرة والمحامين والاساتذة الجامعيين، و لكن الفكرة لم تجد القبول من المحامين) تضيف (قلنا للمحامين خلال هذه الورش بأن الفقراء والمستضعفين الذين لا يوجد لديهم القدرة على تحمل نفقات المحامين يجب ان يجدوا وسيلة اخرى للوصول الى العدالة و هذه هي مهمة العيادة القانونية) .

د. مطر : ارى نجاحا كبيرا رغم حداثة التجربة العربية

د. ميادة عبدالقادر : 9 عيادات قانونية في مصر تهتم بقضايا الاطفال والمرأة

❑ طلاب عيادة قانونية في جامعة الاسكندرية

سارة بودهيا : الفتيات السعوديات دخلن كليات القانون ويعملن في المحاكم

تحدثت الدكتورة سارة ودهيا وهي كانت ضمن أول دفعة من الفتيات السعوديات الائي درسن القانون بالمملكة العربية السعودية وتخرجن عام 2009. تحدثت حول عمل الفتاة السعودية في المجالات القانونية ، علما بان الجامعات السعودية ليس بها عيادات قانونية ولكن الدكتورة سارة وخلال هذه المقابلة شرحت الخطوات التي بدأت بها لغنشاء هذه العيادة وفيما يلي اسئلتنا واجاباتها

◁ بعد التخرج اين توظفتي ؟

► حاولت العمل بالمملكة بعد التخرج ولكن واجهتني بعض الصعوبات، ثم تقدمت إلى دراسة الماجستير بالجامعات الأمريكية (كلية واشنطن) في تخصص قانون الحكومة وقانون الصحة، وبعد ذلك تقدمت لدراسة الماجستير في قانون الدراسات الدولية، بحيث أستطيع المقارنة بين قانون الصحة بالولايات المتحدة الأمريكية مع قانون الدراسات الدولية بدول أخرى.

◁ هل عملت بالمملكة العربية السعودية؟

► عملت اخصائية قانونية بجامعة الأميرة نورة عبدالرحمن بالمملكة.

◁ ماهي طبيعة العمل؟

► بقسم الإتفاقيات الدولية حيث دراسة العقود و ما يتصل بها من قضايا وفي بعض الاحيان تحقيقات.

هل هناك سيدات سعوديات يعملن في مجال القانون؟

يوجد سيدات يعملن في تخصصات قانونية متعددة

ماهو تصورك لقيام عيادة قانونية في المملكة؟

هذا الموضوع حديث الولادة والآن لايوجد لدينا اي تصور، ولكننا نعمل على بناء أفكارنا وأهدافنا

◁ تكلمت عن كيف يتم إنشاء عيادة قانونية تحت مظلة الأمم المتحدة ؟

► يمكن أخذ الأمم المتحدة كمثال، ونحن نسعى بأن نكون تحت مظلة وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية.

هل تمت أي مناقشات حول هذا الموضوع ؟

لم يتم، ولكننا الآن في طور الدراسة.

◁ كم عدد السيدات اللائي درسن القانون في المملكة بعد الدفعة الأولى عام 2009

► يوجد عدد كبير جداً الآن

◁ هل هناك رغبة للسيدات في المملكة لدراسة القانون ؟

الرغبة موجودة كما هي في جميع التخصصات الأخرى